

تداولية الفصل والوصل في الخطاب القرآني

مقاربة لسانية نصية

أ.د.الهوري بلقندوز

قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة د.مولاي الطاهر. سعيدة/ الجزائر

Belgandouz_Houari@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2019/03/06 - تاريخ القبول: 2019/09/26 تاريخ النشر: 31 جانفي 2020

ملخص:

لقد بات واضحا أن الدراسات اللسانية النصية العربية لا زالت حقلًا بكرًا لا سيّما في مجال التطبيق بالقياس إلى تبلورها المعرفي المتجانس في الثقافة الغربية نظيرًا ومراسًا. وما من شك في أن الفكر اللغوي العربي في أمس الحاجة إلى الاهتمام بحقل اللسانيات النصية من أجل فك عتمة المعيرة والتجريد. تحقيقًا لأهداف لغوية ملموسة في التحليل اللساني. ضمن هذا المنظور ارتأينا- في هذه الورقة البحثية- أن نسلط الضوء على ظاهرتي الفصل والفصل في الخطاب القرآن بوصفهما ملمحًا قارًا في اتساق الخطاب وانسجامه. وهو إذ ذاك مبحث تداولي محض يتقاسمه النحو والبلاغة ضمن رؤية لسانية شمولية تنتزع شرعيتها من تفاعل بناء بين مقترحات الفكر اللغوي العربي القديم ومفاهيم اللسانيات التداولية المعاصرة.

الكلمات المفاتيح: اللسانيات النصية، التداوليات، الفصل، الوصل، الخطاب القرآني، الاتساق، الانسجام، البلاغة، النحو.

Résumé:

Il est évident que la linguistique textuelle arabe est un domaine d'étude récent, notamment dans son aspect pratique et l'influence qui peut en découler du contact avec la culture occidentale à la fois sur le plan théorique et pratique.

Sans aucun doute, la pensée linguistique arabe a besoin de s'inspirer de la linguistique textuelle afin d'élargir son champ de vision et atteindre des objectifs linguistiques concrets en matière d'analyse et d'usage linguistique.

Dans cette perspective, nous avons suggéré, dans cet article, de mettre en évidence les phénomènes de disjonction et de conjonction dans le discours coranique considérés comme des aspects fondamentaux de la cohésion du discours ainsi que de la cohérence. Il s'agit alors d'un sujet purement pragmatique qui s'appuie à la fois sur la grammaire et la rhétorique au sein de la vision linguistique globale prenant sa légitimité à partir d'une interaction constructive entre les propositions de la pensée linguistique arabe ancienne et les concepts de la linguistique textuelle contemporaine.

Mots clés: Linguistique textuelle, pragmatique, disjonction, conjonction, discours coranique, cohésion, cohérence, rhétorique, grammaire

1- اللسانيات النصية، الأسس والمفاهيم:

من المؤكد أن حقل لسانيات النص الذي يعمل على تصعيد رؤيته المنهجية في دراسة اللغة باطراد، ظل يشير إلى تحول ابستمولوجي مميز من الاتجاه القالبي إلى الاتجاه التفاعلي. حيث إن الانشغال السابق بالصور المجردة للجمل التوضيحية المنعزلة عن السياق التواصلي للنصوص، سرعان ما تحول إلى اهتمام مستجد بحدوث التجليات العادية للغات الطبيعية من خلال النصوص (ينظر دوبوغراند. 1998: 73). ومهما اشتملت وقائع استعمال اللغة على تركيب سطحي من كلمات أو جمل وتراكيب، فإنها تقع - دون أدنى شك - في نطاق نصوص، أو بالأحرى ضمن أشكال لغوية ذات معان تواصلية. وفي رحاب هذا التحول الابستيمي اتجه رهان البحث اللساني شطر إجراءات الاستعمال لنماذج اللغة التواصلية، أي معاينة الأنساق اللسانية الموجودة بالفعل بدلا من التركيز على معاينة الأنساق اللسانية المجردة الموجودة بالقوة في أذهان المتخاطبين. ومن ثمة، أوضحت الحدود

التقليدية الضيقة للسانيات تتلاشى أمام انفتاحها على العلوم الإنسانية والدقيقة على حد سواء، من مثل علم النفس وعلم الاجتماع والفلسفة والإعلام الآلي والسيبرنيطيقا وغيرها. تجدر الإشارة، إلى أن اللسانيات في المراحل الأخيرة حاولت أن تتجاوز النظرة التجزئية لمستويات أبحاثها وصفا وتحليلا، من مثل المستوى الصوتي، والدلالي، والنحوي؛ على أن يتم استنباط هذه المستويات وتنظيمها بوصفها مجالا متكاملًا للبحث. وعندئذ لم يعد لمجال النحو والدلالة ذلك الطابع الاستقلالي الذي طالما حظيا به في معالجة اللغات المنطقية الصورية؛ بل اقتضت الضرورة الاستيمولوجية في معالجة اللغات الطبيعية (العادية) تنظيم كل المستويات اللسانية في شكل نظام متشابك تتوقف صلاحيته على تكافل الأنظمة المكونة، ولا سيما النحو والدلالة؛ وذلك وفق ضوابط داخلية (الروابط ومراتب المعنى)، وضوابط خارجية (الأغراض النفعية)، تعمل على تنظيم تكافل ذلك النظام مع أنظمة أخرى. ومن المؤكد أن الضوابط الخارجية نحو تلك المتعلقة بالسياق والأغراض النفعية للكلم ستحظى باهتمام بالغ إذا ما ألحقت بحقل التداوليات التي ما برحت تناشد مركزية الاستعمال بوصفه مجالا خصبا للنشاط المعرفي والإنساني، لا سيما في حقل تخطيط النصوص بوصفها مطايا لأفعال لغوية ذات مقاصد وغايات.

قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن ما يميز اللغات المنطقية والاصطناعية عن اللغات الطبيعية (العادية)، كون الأولى تبنى على مكونين أساسيين يستقل أحدهما عن الآخر بشكل صوري وتجريدي هما التركيب والدلالة، بينما ينتظم نسيج اللغات العادية من تضافر هذين المكونين معا ضمن نظام متشابك *Inter système* يشكل نصية الممارسات اللغوية في رحاب مستويين مختلفين هما: الدلالة التركيبية، التي تعنى بتفسير آليات الترابط الجزئي *Micro-enchainement* في بنية النصوص وفق قاعدة الاتساق، ولا سيما الأنماط والتتابعات الشكلية في استعمال المعرفة والمعنى وتداولهما تليظا وتذكرا. والتركيب الدلالي، الذي يعنى بتفسير آليات الترابط الكلي *Macro-enchainement* في بنية النصوص وفق قاعدة الانسجام، وبخاصة ما يتعلق بكيفية ارتباط مفاهيم مثل فاعل وحدث وحالة وصفة إلخ،

ذلك من أجل الكشف عن البنية الدلالية الكبرى للنص. وفي إطار التنظيم النحوي للنص (التركيب/الدلالي) بإمكاننا أن نفرق بين مجالات ثلاثة للبنية هي: مجال الإحالة Référence ، ومجال الحمل ، ومجال الروابط Connecteurs (ينظر زتيسلاف . 2003: 84).

وفي رحاب ذلكم التضافر بين التركيب والدلالة، يتشكل مستوى جديد وهو التداوليات، بوصفها حصيلة تفاعل هذين المكونين بغية تشكيل أنساق واصفة للتركيب والمعنى في النصوص من حيث ضبط الأفعال والخطط والأغراض. وعندئذ، تشكل تلك المكونات (التركيب، والدلالي، والتداولي) قاعدة كل فهم للنص، على نحو يغدو بموجبه الفهم الدلالي الذي يستند إلى فروض مسبقة ومضامين موضوعية، ومعلومات جوهرية (مضامين محمولية) مرتبطة بفهم وسائل نحو النص ارتباطا وثيقا حيث يمكن إتاحة التنصيص الموضوعي والمحمولي للنص. أما الفهم التداولي بوصفه حصيلة تضافر الفهمين (التركيب والدلالي)، يتضح بوجه خاص في معرفة وإدراك الفعل الكلامي المتعين من مثل الطلب، والشكر، والوعد، والقسم، والتهديد... إلخ. وينتج الفهم التداولي في المقام الأول عن المعرفة المسبقة لطرفي العملية التواصلية حول التضمين الاجتماعي لفعل التواصل. وفي هذه الحالة تكون عملية بناء انسجام النص نشاطا ذهنيا حصيلته اتحاد الفهمين القبلي والبعدي للنصوص. انطلاقا من هذا التصور النظري سنسعى في أسطر هذا البحث إلى فحص ظاهرة الفصل والوصل في القرآن الكريم بوصفها ملمحا من أبرز ملامح نصيته، مع الوقوف عند وظيفتهما التداولية اهتداء بمقولات لسانيات النص في أحدث فرضياتها الغربية؛ ذلك انطلاقا من مشروعين بلاغيين رائدين في تراثنا العربي، (بلاغة الإعجاز: الجرجاني)، و (البلاغة الممنطقة: السكاكي).

1- المشروع التداولي لنظرية الخطاب في البلاغة العربية من الجرجاني إلى السكاكي:

إن أدنى تأمل في الحصيلة المعرفية للتراث العربي يهدي إلى أن دراسة عملية التواصل والتفاعل قديمة تعود جذورها التنظيرية الأولى إلى إسهامات اللغويين والبلاغيين القدامى

من مثل الجاحظ وأبي هلال العسكري، وابن سنان الخفاجي، والجرجاني، وحازم القرطاجني، والسكاكي. وعلى الرغم من اختلاف تصورات هؤلاء الباحثين في المنطلقات النظرية والحدود الإجرائية إلا أنها تكاد تتحد في تنويع الشرعية المنهجية لبلورة نظرية في الخطاب تهتم بوضع قوانين تفسير الخطاب وشروط إنتاجه. وذلك انطلاقاً من بلاغة الخطاب القرآني والخطاب الأدبي، بوصفهما الأرضية العملية للاشتغال على هذه النظرية تصوراً وإجراءً.

لما كانت البلاغة العربية تنطلق من النص إلى السياق للكشف عن مقصديات الخطاب بكل ما يعتروه من خصوصيات، وفتح المعنى على التعدد، والدلالة على الانتشار، اتخذت نفسها ضمن مفردات الواقع الفكري العربي القديم حيزاً ابستمولوجياً يمتد في أدبيات البحث التداولي المعاصر دون منازع. ضمن هذا المنظور، سنسعى - في أسطر هذا البحث - إلى استكشاف ملامح التفكير التداولي ضمن مبثني الفصل والوصل وتمثلاتهما لإجرائية في فهم الخطاب القرآني وتأويله من خلال الممارسات البلاغية القديمة، لا سيما مشروع بلاغة الإعجاز عند الجرجاني، ومشروع البلاغة الممنطقة عند السكاكي، بغية الكشف عما يبرر تصورات علمائنا القدامى واقتراحاتهم ضمن الفضاء العام لتداوليات الخطاب. وقد تعمدنا في استقرائنا لهذه الممارسات تجاوز التعميم، والاقتصار على اقتراحات السكاكي بوصفها عينة بلاغية نراها منعطفاً تحديثياً استوفي شروط البحث التداولي المعاصر تنظيراً وإجراءً. وإن عدت باقي المشاريع البلاغية التأسيسية بمثابة الإرهاصات الأولى للتفكير التداولي في التراث البلاغي العربي.

1-1- مشروع بلاغة الإعجاز عند عبد القاهر الجرجاني:

في رحاب القرن الخامس الهجري طفق الإمام عبد القاهر الجرجاني يفتق منهاجاً جديداً في هذا المجال المعرفي، ويؤسس لنظرة طريفة في الدرس البلاغي على عهده. إذ سلكت الدراسة البلاغية معه منحى عقلياً واضحاً، ارتسمت معالمه في التوفيق بين البيان العربي والتصوير اليوناني، دونما انبهار بذلك الأثر الإغريقي. ذلك أن عبد القاهر الجرجاني صاحب

محاولة رائدة في الفكر البلاغي العربي، وهي محاولة تنظر إلى المعطى العربي واليوناني نظرة تتسم بقدر أوفر من المرونة، وتطمح إلى تفسير بلاغة الخطاب انطلاقاً من مفهوم الإعجاز. وهي المرحلة التي استوى فيها عود تداولية الخطاب، من جهة التأسيس لقواعد وشروط إنتاج الخطاب وتفسيره، انطلاقاً من رؤية إعجازية تحتكم إلى النص القرآني.

على النقيض من ابن سنان الخفاجي، اعتمد عبد القاهر الجرجاني في مشروعه على التصور السني الأشعري على وجه التحديد في القول بأن الكلام حديث نفسي أي معان، وهو إذ ذاك يعمل في زاوية الإنزياح والعدول عن القواعد النحوية إذ أنه وريث أبي عبيدة والفرء وغيرهما من علماء اللغة والنحو الذين حاولوا استنباط قواعد ثانوية على هامش القياس النحوي، تستأنس بالعرف اللغوي العربي في استعمال اللغة فنياً، ثم تسعى لاستنباط قواعد الشواذ التي يمكن عدها حيناً ضرورات، وحيناً آخر مجازات هي الصق بالنص القرآني.

لقد حاول الرجل في "الأسرار" بناء نظرية تبحث في معايير بلاغة الشعر على أساس دلالي دونما إلحاح عن الغرض الإعجازي، وذلك عن طريق استلهام التأويل العربي لنظرية المحاكاة الأرسطية في الشعر. أما في "الدلائل" فقد بحث عن معايير بلاغة الشعر حسب المعاني التركيبية النظامية والمقصدية بوصفه معجزة العرب لكي يقارب هذه الظاهرة بالإعجاز القرآني. والهدف الأساس من النظرية الجرجانية هو اعتبار البلاغة في المعنى بمستوياته الغريب في "الأسرار"، والمناسب للمقاصد في "الدلائل". (ينظر إبراهيم خليل، 2007: 236). ضمن هذا المنظور تحدث الجرجاني في أكثر من موضع عن عملية التواصل مركزاً على دراسة وضعية المخاطب اتجاه النص الشعري، وعن عمق المعنى ووضوحه في إطار بلاغة نصية (في مقابل البلاغة التواصلية عند الجاحظ) تركز على مقوم النظم الذي يميز بين الكلام الأدبي والكلام العادي، بل ويميز حتى بين درجات الأدبية في الكلام الأدبي ذاته انطلاقاً من النظم نفسه. فالنظم إذن هو جوهر شاعرية القول الفني أو ما يصطلح عليه الجرجاني "معنى المعنى" أو الإيحاء الذي يتأسس على التأليف والترتيب انطلاقاً من المحور التركيبي. ولعل

هذا ما جعل بلاغة الجرجاني تتحرر من قيود البلاغة الإبدالية ذات المرجعية الأرسطية، والتي تقوم على نقل مدلول اللفظ إلى دال آخر. ويبدو أن الحديث عن استراتيجيات التواصل في النظرية الجرجانية بتركيزها على مقاصد المتكلم ووضعية المتلقي في الخطاب الشعري، أو بالأحرى الدلالة في علاقتها بالتركيب والتداول ينسج علاقة وطيدة مع الدرس اللغوي الحديث، ذلك من خلال الوشائج التي تربط هذه النظرية بالنحو التوليدي، والنحو الوظيفي، ونظرية الأفعال الكلامية.

من اللافت للنظر أن التصور التداولي المقصدي لنظرية النظم قد حاول استيعاب المادة الإنزياحية وتهذيبها بجعلها مشروطة بالمناسبة النظامية ومدى تأثيرها في المتلقي، ولا أدل على ذلك مما أورده الجرجاني في سياق حديثه عن التمثيل بوصفه أوسع صور المشابهة وأعمقها، من حيث أشار إلى الوظيفة الحجاجية للتمثيل إلى جانب الوظيفة الشعرية إذ يقول ما نصه: "معلوم أن العلم الأول أتى في النفس أولا من طريق الحواس والطباع، ثم من جهة النظر والروية، فهو إذن أمس بها رحما، وأقوى لديها دمما وأقدم لها صحبة... فأنت كمن يتوسل إليها للغريب بالحميم، وللجديد الصحبة بالقديم". (الجرجاني، 1981: 102). وهكذا تسنى للجرجاني من خلال الأسرار معالجة الوظيفة الشعرية معالجة فلسفية ذلك من خلال البحث في الأسباب النفسية الأولى الكامنة في الطبيعة البشرية، لكن سرعان ما فتى الرجل يلفظ من غلواء هذه الممارسة الممتدة في تفسير بلاغة النص القرآني بالانصراف إلى مقاصد المتكلم بكل ملابساتها السياقية انطلاقا من مبدأ مناسبة التراكب للمقاصد (ينظر العمري، 1999: 409).

ومن ههنا يظل مطلب نظرية النظم الجرجانية يراهن على الاستعمال اللغوي بالمعنى التداولي المعاصر بكل حيثياته، بعيدا عن الهاء النسقي، لأجل إنجاح العملية الخطابية. وفي هذا السياق يدعو الجرجاني دعوة صريحة إلى فهم حدود النظم ومزاياه إذ يقول: "وإذا عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد

لها ازديادا بعدها، ثم اعلم إذن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض" (الجرجاني، 1981: 121): على أن مدار حدود النظم تمتد لتشمل المقاصد السياقية، وهي الفكرة عبر عنها الجرجاني نفسه بتوخي معاني النحو.

1- 2- مشروع البلاغة المقامية عند السكاكي:

تتميز نظرية الأدب عند السكاكي عن باقي اقتراحات الفكر اللغوي القديم، بوصفها مقارنة شمولية لعلوم اللغة العربية التي تعد مكونات لجهاز نظري واحد، يسعى إلى تجاوز الملاحظة الصرف، ويحمل بذور التحليل الملائم للظواهر اللغوية. ومن اللافت للنظر أن مشروع علم الأدب عند السكاكي يبدأ حيث ينتهي مشروع الجرجاني، وهو لا يعدو أن يكون خطوة تأسيسية لما ينعت بالبلاغة المقامية التواصلية من حيث كونه يكشف المخبوء وغير المصرح به لدى الجرجاني، ولا سيما مسألة الاحتكام إلى الذوق في الإعجاز القرآني بوصفها أزمة منهجية استنبطها السكاكي من قراءته النقدية الفاحصة لمشروع الجرجاني. وفي ذلك قوله: "وقبل أن نمسح هذه الفنون حقها في الذكر ننمك على أصل لتكون على ذكر منه، وهو أن ليس من الواجب في صناعة، وإن كان المرجع في أصولها وتفاريحها إلى مجرد العقل أن يكون التخيل فيها كالناشئ عليها في استفادة الذوق منها، فكيف إذا كانت الصياغة مستندة إلى تحكيمات وضعية واعتبارات إلفية، فلا على التخيل في صناعة علم المعاني فيقلد صاحبها في بعض فتاواه، إن فاته الذوق". (السكاكي، 2000: 169)؛ ومن ثمة يهتم مشروع السكاكي بإزاحة قضية الذوق والاحتكام إلى العقل.

وإذا كانت بلاغة السكاكي قد نبزت بالمدرسية والتقديرية الجافة، ومجافاة الذوق الأدبي، فإننا من جهتنا نعتبر مشروع السكاكي عملا رائدا في تاريخ البلاغة العربية، وبخاصة اهتمامه بالجانب التداولي للغة الأدبية. ذلك من خلال الجمع بين مستويات الخطاب (صوتي، تركيب، دلالي، تداولي) في إطار التوحيد بين بلاغة الإقناع (الجاحظ) وبلاغة

الإمتاع (الخفاجي). وهو المشروع الذي نجده كاملاً ومتكاملاً في (المفتاح)، حيث البلاغة هي مفتاح العلوم ونقطة استقطابها، أو بالأحرى هي خطاب الخطابات.

لقد بسط السكاكي نظريته البلاغية في المفتاح ضمن مساحة تحليلية تمتد عبر ثلاثة أقسام أساسية، جعل القسم الأول منها متعلقاً بعلم الصرف وما يتصل به من الاشتقاق الصغير والكبير والأكبر، وجعل القسم الثاني منه لعلم النحو، أما القسم الثالث فقد أفرده لعلم المعاني وعلم البيان، وأردفهما بملحق في الفصاحة والبلاغة وما يتعلق بالمحسنات البديعية اللفظية والمعنوية. ثم ما لبث يفتح مبحثاً يحيط فيه بمسائل الحد والاستدلال والمنطق التي ينبغي الوقوف عليها في دراسة علم المعاني، كما أفرد المبحث الأخير في كتابه للوقوف على علمي العروض والقوافي نظراً لأهميتهما في تحصيل علمي المعاني والبيان. وبهذا كان السكاكي يطمح في مفتاحه إلى النفاذ إلى جميع العلوم اللغوية والمنطقية ضمن تصور شامل للخطاب؛ وإن كان من اللغويين والبلاغيين القدماء من يستحق لقب رئيس مدرسة، فهو السكاكي من دون منازع نظراً لكثرة أتباعه، وإقبال المنظرين على من تناول كتابه بالشرح والتعليق. ولعل من جملة ما يمكن أن يتميز به مشروع السكاكي هو تفسير المادة الانزياحية بالاحتكام إلا المقولات المنطقية والعقلية للسياق. ولعل هذا التصور يعد بؤرة التجديد في الدرس البلاغي العربي، ومنطلق التداوليات المعاصرة.

1- 3- نظرية الفصل والوصل وشروط انتظام الخطاب:

1- 3- 1- المصطلح والمفهوم:

1. **الفصل:** من فصل، يفصل، تفصيلاً، حاجز بين الشئين (الزبيدي، 2001: 15.573): فصل بينهما يفصل فصلاً فالفصل فصلت الشيء، فانفصل أي قطعه فانقطع. (ابن منظور، 1968: 11، 521). **والوصل:** من وصل يصل، صلة. وصلت الشيء وصلاً وصلة، والوصل ضد الهجران، الوصل خلاف الفصل، وصل الشيء بالشيء، يصله وصلاً وصلة وصلته بالكسرة والضم الأخير؛ (ابن منظور، 1968: 11\526). قال تعالى: "وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ" (القصص: 51). أي وصلنا ذكر الأنبياء وأقاصيص من مضى بعضها ببعض لعلمهم

يعتبرون. الوصل عطف جملة على أخرى بالواو فقط من دون سائر حروف العطف الأخرى. هو عطف الجملة على الجملة بإحدى حروف العطف، هو الواو (ينظر عبد العزيز عتيق . 2009: 160).

لا مندوحة أن يكون مصطلح "الفصل والوصل" قد وفد إلى البلاغة قادماً من علم القراءات، وبعد فترة من التأرجح وعدم الاستقرار التي شهدتها في مرحلة ما قبل الجرجاني، استقر على يديه، لكنه سرعان ما شهد تعميقاً منهجياً وتشعباً مفهوماً على يد اللاحقين بعده وما تشعب منه يدور حول مضمون المصطلح الأصلي، مصطلح "الفصل والوصل" لذا لم نجد ضرورة للأخذ بما عداه، إذ أن معظم التصورات تكاد تتحد حول مفهوم واحد لكل مصطلح علوى النحو الآتي:

الفصل: قطع معنى عن معنى بأداة لغرض بلاغي، أدوات القطع هي: واو الاستثناء، ثم الفاء، أم المنقطعة، بل، الاستثناء المنقطع، ضمائر الفصل، الجملة المعترضة وليس طرح الواو فقط. والوصل: ربط معنى بمعنى بأداة لغرض بلاغي، أدوات الربط: كل أداة تصل بين المفردات أو الجمل ليستقيم المعنى، وتأتي في مقدمتها حروف العطف لأصالتها في المضمار.

1- 3- 2- مظاهر الفصل والوصل في القرآن الكريم:

القرآن الكريم الذي خاطب هذه الطبيعة العربية كان يفصل بين المعاني ويربط بينها، وكان يلون العبارة مزاجاً بين فصل ووصل ثقة بفهم المخاطب أو مراعاة منه لمقتضى الحال. ولم يتقيد في فصله بطرح الواو، بل استخدم معه أدوات أخرى، كما لم يقتصر في وصله على الواو أو على حروف العطف بل استخدم معها أدوات الربط الأخرى حسبما اقتضت الحاجة.

وهو في كل هذا يرمي إلى إبراز جمال المعنى لتحقيق كمال الفائدة، فحين يصف مشاهد الجنة أو النار، أو يصور الثواب أو العقاب أو يتحدث عن الأخبار أو الفُجَّار أو غير ذلك من معان، لا يعرضها عرضاً مسطحاً إنما يتخذ الوسائل التي تُبرز كل طاقاتها من إثارة الخيال والعواطف والمنطق. ومن قدرة على الإحاطة والشمول، حتى إذا وصلت إلى المخاطب جعلته

جزءاً متمماً لها بما أوحى إليه وبما أثرت فيه، وبما صورت له، وبما أمتعته وأفادته. وهنا يبرز جمال المعنى المقصود حين يوجد مكتملاً ناضجاً موحياً ليحقق كمال الفائدة، وكمال الفائدة في الألفاظ شيناً من أوجه الجمال السابقة، وفي أن يظل نابضاً قادراً على الإفادة، مؤدياً إلى معانٍ ومعانٍ تتواجد بوجوده. وتنبعث من إيحاءاته، ثم تترابط - هذه المعاني الجزئية - لتصور المعنى الكلي، لتصور الحكمة المنشودة، أو الفكرة المقصودة أو الجوهر المطلوب.

والفصل والوصل وسيلة من وسائل إبراز الجمال مع غيره من الأساليب، وله أدوات، إن فصلاً وإن وصلاً، وطرق لأداء وظيفته، فقد يفصل القرآن الكريم بين معنيين أو يربط بينهما، متخذاً الإيضاح وسيلة لإبراز جمال المعنى فيعرضه جليلاً لا شركة فيه ولا لبس ليكون خالصاً بذاته أمام المخاطب ليتدبره حق التدبر، أو يتخذ الإيجاز وسيلة في عرضه كيلا يتشتت الذهن في استيعاب المعنى، أو يحاول تثبيته وتقديره لأهميته وخطره، أو يعرضه في نسق ملفت مثير، أو يقطع الموضوع إلى أجزاء موصلة أو يعرضه بأشكال متعددة أو يقف أمام الهيئة المنفصلة أو الهيئة المتصلة ليرصد حركتها ويصور أبعادها أو يناسب بين الإيقاع الصوتي والإيقاع الدلالي أو غير ذلك.

لقد فصل القرآن بـ "واو الاستثناء" و "الفاء" و "ثم" و "بل" و "أم المنقطعة" و "ضمائر الفصل" و "الجملة المعترضة" و "الاستثناء المنقطع" - كما حصرت الوصل في "الواو" فقط بينما وصل القرآن الكريم بجميع حروف العطف وجميع حروف الربط. بينما عدّ بعض العلماء اثني عشر موضعاً في القرآن الكريم عطف فيها الخبرية على الإنشائية والعكس، من مثل قوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ (الأنعام: 121). و ﴿وَقَالُوا يَا صَالِحُ ائْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ، فَأَخَذْتَهُمُ الرَّجْفَةَ﴾ (الأعراف: 77\78). و ﴿لَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرَاهًا وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ﴾ (النساء: 14). و ﴿لَئِنْ لَمْ تَنْتَه لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ (مريم: 46) وغيرها.

ويقوم الوصل بدور هام في الربط بين كعناصر القصة، أو في الربط بينها ما يشبهها في

المضمون أو الهدف، لتتحولا إلى قصة طويلة متعددة الأجزاء – ففي سورة البقرة عطف قصة المنافقين من أول قوله تعالى ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ (البقرة: 8) إلى قوله ﴿ يكاد البرق يخطف أبصارهم ﴾ (البقرة: 20) على قصة الذين كفروا، من قوله تعالى ﴿ إن الذين كفروا ﴾ (البقرة: 6)، إلى قوله تعالى ﴿ ولهم عذاب عظيم ﴾ (البقرة: 7) ؛ لأن المنافقين جبناء يظهرون غير ما يبطنون فلا يناسبهم في المقام إلا أن يعطفوا بقصتهم على قصة الكفار وتصير القصتان قصة طويلة لها جزآن (الزمخشري: 165\1).

2- التحليل التداولي لمنظور الفصل والوصل:

2- 1- منظور الجرجاني:

يستهل الشيخ عبد القاهر الجرجاني حديثه عن الفصل والوصل ببيان أهمية هذا المبحث البلاغي ومدى خطورته، وأن معرفة هذا المبحث وإتقانه من أسرار البلاغة إذ يقول فيما نصه: " اعلم أن العلم بما يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة ومما لا يأتي لتمام الصواب فيها إلا الأعراب الخالص، والأقوام طبعوا على البلاغة، وأتوا فنا من المعرفة في ذوق الكلام هم لها أفراد، وقد بلغ من الأمر في ذلك أنهم جعلوه حدا للبلاغة، فقد جاء عن بعضهم أنه سئل عنها فقال: معرفة الفصل من الوصل... " (الجرجاني، 1987: 223). ثم يشير عبد القاهر إلى أن العلاقة بين المفردات في إطار العطف تقوم على مبدأ اشتراك الثاني في حكم الأول توخيا لقواعد النحو. واللافت للنظر أن الجرجاني قد نص على ظاهرة الفصل والوصل في بين المفردات لكنه لم يمثل لهذا النوع تفصيلا. أما بالنسبة للعطف بين الجمل فإن مقترحات الجرجاني تبدو مشتركة مع مقترحات السكاكي، وإن كان الثاني قد بنى رؤيته في هذا المجال على معمار نظري أكثر عمقا بحكم وعيه المنهجي العميق بمعيرة الدرس البلاغي وتوجيهه وجهة تداولية.

تمثل جهود الجرجاني مرحلة إعادة تشكيل مواد الفصل والوصل وكذا إبراز مضمونها، والحق أن الجرجاني في حديثه عن النظم والإعجاز، خرج من بلاغة العبارة إلى بلاغة السياق

وفق نظرة شمولية تتوخى رصد العلاقات بين الكلم على أساس من التناسب والانسجام والمواءمة، مراعيًا فيها وحدة الغرض وفقا لمقتضيات التواصل. وهو بهذا يكون قد تجاوز مهمة النحو التقليدي التي تقوم على التنظير للجملية مستقلة عما عداها من جمل، وتطرق إلى قواعد التماسك النحوي، ومنها العطف، والحذف، والاستئناف، وهي قواعد أشار إليها، ونبه عليها محدثون منهم: رقية حسن وهاليداي، وفان دايك، ولغويون آخرون، وذلك سعياً لبلوغ نحو الخطاب، الذي يتضمن نسيجا من الجمل المقامية التي تحقق دلالات مفيدة إفادة يحسن السكوت عندها بتعبير النحاة القدامى.

2-2- منظور السكاكي:

القيود التركيبية والأساس النحوي لقواعد العطف:

انطلق السكاكي في تحديده لوظيفة الفصل والوصل ودورها في انتظام الخطاب انطلاقاً من قوله: "مركوز في ذهنك لا تجد لرده مقالا، ولا لارتكاب جرده مجالاً أن ليس يمتنع بين مفهومي جملتين اتحاد بحكم التأخي، وارتباط لأحدهما بالآخر مستحكم الأواخي، ولتا أن يباين أحدهما الآخر مباينة الأجانب، لانقطاع الوشائج بينهما من كل جانب، ولا أن يكونا بين بين لأصرة رحم ما هنالك، فيتوسط حالهما بين الأولى والثانية لذلك، ومدار الفصل والوصل" (السكاكي، 2000: 357)، وهي مسلمة تقضي بتصنيف علاقة الربط بالعطف بين الجمل إلى ثلاثة أصناف أو شروط محكومة بقيود دلالية وتركيبية تمثل (الأساس النحوي) وهي:

- شرط الموضوع الصالح والملائم للعطف: ويقتضي من مستعمل اللغة معرفة موضع العطف من جهة التمييز بين الإعراب الذي يتبع فيه الثاني الأول من حيث يعتبر موضعاً لدخول أداة العطف (الواو)، وبين الإعراب الذي لا يتبع فيه الثاني الأول على أن لا يعد موضعاً لدخول أداة العطف، من مثل الوصف، والبدل، والتأكيد، والبيان.

- شرط الفائدة المرجوة من العطف: ويتوقف على معرفة معاني ودلالات حروف العطف من مثل: الفاء، وثم، وبل، وحتى...إلخ.
- شرط مقبولية العطف أو لا مقبوليته: وتوقف على معرفة فائدة حرف الواو التي تؤدي دور مشاركة المعطوف والمعطوف عليه في المعنى الإعرابي، كما يمكن أن تعبر عن الجهة الجامعة بينهما (ينظر السكاكي. 2000: 357). ومن ثم فإن إتقان الفصل والوصل في نظر السكاكي، يتوقف أساسا على استيفاء هذه الشروط في الجمع بين وحدات الكلم، وهي موضع العطف، وفائدته، ومقبوليته، وهي التي نعتمها أحمد المتوكل في أنموذجه (النحوي الوظيفي) بالقيود التركيبية والدلالية والتداولية (ينظر المتوكل. 1986: 175\176).

تشير المعطيات والأوصاف المقترحة في الدراسات النحوية والبلاغية القديمة أن العطف الممكنة في اللغة العربية هي العطف التالية:

العطف بين الحدود من مثل:

- قرأت كتابا ومجلة
 - أعطى الرجل زوجته وأبنه مالا
 - ناضل المجاهد والأستاذ والطالب في سبيل حرية الوطن
 - سقط المطر في ناحيتنا البارحة واليوم
- العطف بين عناصر الحد الواحد من مثل:

- ثمنت جهد الطالب وخلقه
 - وازنت بين كلمتي الوزير ورئيس الجمهورية
 - تزوج الرجل امرأة جميلة وثرية
- العطف بين المحمولات من مثل:

- المتنبي شاعر وحكيم
 - الزمخشري لغوي ومفسر
 - الجو معتدل ولطيف
- العطف بين المحمول من مثل:

- حضر الأستاذ وغاب الطالب
- هل نجح المترشح، وهل كرمته الهيئة؟
- الفارس ربح المعركة وخسر أهله
- المؤمن ليله قائم ونهاره صائم

العطف بين الجمل من مثل:

- الكاتب ألف رواية والناقد كتب تعليقا
- الكاتب نجح مؤلفه والناقد فشل تعليقه
- الصالح خلق كريم والطالح خلقه لئيم

تخضع هذه الأنماط الخمسة من العطف في الاستعمالات الممكنة في اللغة العربية لمجموعة من القيود الدلالية والتركيبية والتداولية، كان البلاغيون العرب قد فصلوا القول في بعضها ضمن معالجتهم لباب الفصل والوصل (ينظر خطابي، 1986: 111\112) في البلاغة العربية بوصفه الإطار الناظم لنصية الخطاب. ونحن إذ عمدنا إلى معاينة ظاهرة العطف وتحليلها في مشروع السكاكي حصريا، فإننا نسعى إلى تبيان خاصيته التركيبية النحوية (كونه من مظاهر الاتساق)، ووظيفته الدلالية (كونه عتبة دلالية) في بناء انسجام الخطاب.

1-2-2- القيود الدلالية وخرق قواعد العطف :

يضم هذا المبحث مجموع الحالات التي يرد فيها الفصل بوصفه انزياحا تركيبيا ينتج ارتباطا دلاليا في غياب الارتباط التركيبي (ينظر الماكري، 1991: 36). وهذه الحالات هي بمثابة مبادئ لاشتغال المعنى في التراكيب، نجمها على النحو التالي: أمن اللبس (تقدير السؤال)، نقصان المعنى، الإيضاح الخفي أو الجلي. وكلها حالات تكشف لنا عن الاتساق بالعطف بوصفه مشروع بناء، وليس معطى تركيبيا جاهزا في مستوى العلاقات التركيبية بين الملفوظات اللسانية.

2-2-2- الفصل لأمن اللبس وتقدير السؤال (القطع والاستئناف):

يشتغل المعنى في الحالة الأولى بوصفه مشروع سؤال، وأمنا للبس، وفي هذا الصدد يقول السكاكي ما نصه: "أما الحالة المقتضية للقطع فهي نوعان: أحدهما أن يكون للكلام السابق حكم، وأنت لا تريد أن تشركه الثاني في ذلك فيقطع، ثم إن هذا القطع يأتي إما على وجه الاحتياط، وذلك إذا كان يوجد قبل الكلام السابق كلام غير مشتمل على مانع من العطف عليه، لكن المقام مقام احتياط فيقطع لذلك، وإما على وجه الوجوب، وذلك إذا كان لا يوجد موقعه، أو لإغناؤه أن يسأل، أو لئلا يسمع منه شيء، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه، أو للقصود إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ، وهو تقدير السؤال، وترك العاطف أو غير ذلك مما ينخرط في هذا السلك، ويسمى النوع الأول قطعاً، والثاني استئنافاً" (السكاكي، 2000: 360\361). يميز السكاكي في حالة الفصل هذه (أمن اللبس) بين ظاهرتي الاحتياط والوجوب. على أن يكون داعي الفصل للاحتياط قطعاً، وداعي الفصل للوجوب استئنافاً. وفي كلتا الحالتين يستوجب من المتلقي من أجل فهم الخطاب وتحقيق انسجامه أن يعيد بناء اتساقه من جهة تقدير السؤال الضمني. ولتوضيح الفصل في الحالتين نسوق الأمثلة على النحو الآتي:

يقول الله سبحانه وتعالى:

"وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون، الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون" (البقرة، 13\14). يرى السكاكي أن فصل جملة "الله يستهزئ

بهم " عن الكلام السابق يمكن أن ينظر إليه انطلاقا من العطف خلافا للحالة الأولى، ويتم ذلك تبعا لاحتمالين اثنين هما:

- إما أن تعطف هذه الجملة على جملة "قالوا"، وفي هذه الحالة يقتضي كون جملة

" الله يستهزئ بهم " مشاركة للجملة الأولى في اختصاصها بالظرف، من حيث إن

الاستهزاء الذي يختص بظرف اختلائهم إلى شياطينهم، وهذا محال، وليس هو بالمراد. وتفسير المانع عن العطف ههنا أن " استهزاء الله بهم، وهو أن خذلهم فخلاهم، وما سولت لهم أنفسهم مستدرجا إياهم من حيث لا يشعرون، متصل في شأنهم لا ينقطع بكل حال، خلوا إلى شياطينهم، أم لم يخلوا إليهم السكائي(371:2000).

- وإما أن تعطف على جملة " إنما نحن مستهزئون"، وفي هذه الحالة سيشارك المعطوف عليه في حكمه من حيث يعد قوله تعالى " الله يستهزئ بهم" من قول المنافقين، وهذا محال كذلك. والأمر نفسه، في قوله تعالى: " وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون. ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون " (البقرة:10\11)، وذلك أن ما ينطبق على الآية الأولى من إجراء الفصل وجوبا (الاستئناف) بخرق قيود العطف أو بعضها، ينطبق على الآية الثانية.

ولما استحال العطف على الكلام السابق في كلتا الحالتين بسبب خرق لقواعده

التركيبية والدلالية والتداولية وجب الفصل استئنفا للكلام. و على غرار تمثيل القوة الإنجازية الحرفية، يفتح السكائي إمكانية أخرى في تفسير هذه الآيات انطلاقا من تمثيل القوة الإنجازية المستلزمة من جهة اعتبار قوله تعالى " الله يستهزئ بهم" استئنفا على سبيل تقدير سؤال يقتضيه الحال من قبيل " ما مصير أمر المنافقين وعقبى حالهم "؟ وإذ ذاك تكون جملة " الله يستهزئ بهم" جوابا عن هذا السؤال. وفي ذلك يقول ما نصه: " ولك أن تحمل أن تحمل ترك العطف في " الله يستهزئ بهم " على الاستئناف من حيث إن حكاية حال المنافقين في الذي قبله، لما كانت تحرك السامعين أن يسألوا: ما مصير

أمرهم وعقبى حالهم؟ وكيف معاملة الله إياهم؟ لم يكن من البلاغة أن يعرى الكلام عن الجواب، فلزم المصير إلى الاستئناف... " (السكاكي. 2000: 372). وإذ ذاك فإن انسجام هذا الملفوظ اللساني يتوقف أساسا على إعادة بناء اتساقه ، أو بالأحرى وصله من جهة تقدير السؤال المضمّر وجوبا على سبيل الجواب الاستئنافي من جهة تحقيق الإفادة المرجوة من الكلام. ومن ثم فإن الفصل في هذا المقام عملية تأويلية من عمليات الانسجام.

2-2-3- الفصل لنقصان المعنى (الإبدال):

يقترح السكاكي في الحالة التي تقتضي فصلا على أساس نقصان المعنى ما نعته بالإبدال أو البديل، وفي ذلك قوله: " وأما الحالة المقتضية للإبدال، فهي أن يكون الكلام السابق غير واف بتمام المراد وإيراده، أو كغير الوافي، والمقام مقام اعتناء بشأنه، إما لكونه مطلوباً في نفسه، أو لكونه غربياً، أو فضيلاً أو عجبياً، أو لطيفاً أو غير ذلك مما له جهة استدعاء للاعتناء بشأنه، فيعيده المتكلم بنظم أو في منه على نية استئناف القصد إلى المراد، ليظهر بمجموع القصدين إليه في الأول والثاني، أعني المبدل منه أو البديل مزيد الاعتناء بالشأن " (السكاكي. 2000: 361). ومن ذلك قوله تعالى: " بل قالوا مثل ما قال الأولون. قالوا أنذا متنا وكنا ترابا وعظاما أننا لمبعوثون " (المؤمنون 81\82): ففي هذه الآية، فصل قوله قالوا أنذا متنا وكنا ترابا وعظاما أننا لمبعوثون " عن قوله " قالوا مثل ما قال الأولون " لقصد البديل. ولعل الفصل في هاتين الآيتين أوضح وأدق في التعبير عن نقصان المعنى، وذلك من جهة افتراض جهل أفق المتلقي لمقول القول المتداول عند الأولين " وإن كان ذكر ما قالوا تنصيها، هو نفسه ما قالوا طيا (...). لأن ما قالوه كثير (مثلا: قالوا اتخذ الله ولدا، قالوا أرنا الله جهرة...) وإن كان سياق الآيات منبثا بما قالوا. ومن ثم فدرءا للتأويل واحتمال التعدد، نهج الخطاب نهج تحديد ما قالوا لإتمام معنى المقول السابق غير المذكور خطابي.

(1986: 114\115).

2-2-4- الفصل للإيضاح والتبيين:

بمقام السامع وقصديته، وهي على النحو الآتي:

ويقترح السكاكي في حالة الفصل الداعي إلى الإيضاح الخفي/الجلي ما نعتة بالإيضاح والتبيين، وفي ذلك قوله: "وأما الحالة المقتضية للإيضاح والتبيين فهي أن يكون بالكلام السابق نوع خفاء، والمقام مقام إزالة له" (السكاكي. 2000:361). وهذا المبدأ، مبدأ إزالة الخفاء، هو الآخر يحملنا على إدراك العلاقة التي تنظم الخطاب رغم غياب الروابط التركيبية وجوبا؛ حيث تكون علاقة الكلام اللاحق بالكلام السابق علاقة تجلية وتوضيح لذلك الخفاء. ومثال ذلك قوله تعالى: "فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى" (طه.120)، إذ إن الملاحظ في هذه الآية الكريمة أن جملة "قال يا آدم" جاءت مفصولة شكليا عن جملة "فوسوس..." لاعتبار دلالي مؤداه أن مقول القول بمثابة إيضاح لفعل القول (الوسوسة) بوصفها موضع خفاء، على الرغم من وعي المتلقي في السياق القرآني لمجموع الآثار القبيحة الناجمة عن فعل الوسوسة بوصفها تحريضا شيطانيا للإنسان على ارتكاب المنكرات. وعلى هذا الأساس جاء تحديد فعل القول بمقوله "هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى" بهدف إزالة الخفاء في "وسوس" وتوضيحه.

2-2-5- القيد التداولية

2-2-5-1- الفصل بتقدير السؤال (الافتراض السابق)

يتحدد الافتراض السابق (الاقتضاء) في الأبحاث اللسانية التداولية بوصفه استدلالا مسجلا ضمن الملفوظ بصفة مستقلة عن حقيقة سياقات الأحداث التلفظية، ذلك من خلال التمييز بين مستويين في محتوى ملفوظ ما:

مستوى الصدارة: الذي يتعلق بالحمولة الإنجازية للملفوظ (المحتوى)

مستوى الخلفية: ويتعلق بمجال ارتكاز القوة الإنجازية لمحتوى الملفوظ (cf. Maingueneau.2005:82). وإذ رمنا النظر في اقتراحات السكاكي بشأن الفصل التركيبي بين الملفوظات، نلفيه يشير إلى ما يطابق الافتراض السابق بقوله: "تنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار إليه إلا لجهات لطيفة" (السكاكي. 2000:362)، وهي الحالات التي تتعلق أساسا

- إما لتنبيه السامع على موقعه
- وإما لإغناؤه عن السؤال
- وإما لئلا يسمع منه شيء
- وإما لئلا ينقطع كلامك بكلامه
- وإما للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ.

يبدو أن الجهات الثلاث الأولى اعتبارات تتعلق بمعيار وضع السامع ويمكن إجمالها في ثلاثة: تنبيه السامع، وإغناؤه (عن السؤال)، وإسكاته (عن الكلام)، بينما يتعلق الرابع بمعيار سلطة المتكلم في الخطاب وتنبئه بإمكان إثارة الكلام المقول استفهاما في ذهن السامع فيبادر إلى الجواب قبل السؤال لضمان الاستمرار في الكلام نفسه. أما الاعتبار الخامس فيتعلق بفحوى الخطاب، المتعلق بكلام حقه أن يستغنى عنه اعتمادا على ما يقتضيه المقام، أي الاستغناء عن إظهار رابط لفظي في البنية السطحية بتقدير زوج السؤال (المقدر/الجواب) الذي يظل ثابوا في عمق الخطاب المخرج على هذا النحو من الإضمار (خطابي. 1986: 116). فإن تصور السكاكي في مقام تقدير السؤال يشبه إلى حد ما تصور المناطقة حين حديثهم عن الاقتضاءات أو الافتراضات السابقة (présuppositions). غير أن هذا لا يجب أن يفهم منه أن ثمة تطابقا أو ترادفا تاما بين تصور السكاكي وتصور المناطقة، بل غاية الأمر أن السكاكي الذي اعتمد المنطق الأصولي القائم على اختلافات المذاهب الكلامية كان أقرب إلى ما يتم من عمليات صورية في مجال التمثيل الدلالي. ذلك أن السكاكي ينطلق من اعتقاد مفاده أن العبارة يمكن أن تفيد ما وضعت له (الحقيقة) كما يمكن أن تفيد غير ما وضعت له (المجاز/الكنائية)، والعلاقة بينهما هي علاقة لازم بملزوم أو ملزوم بلازم. ومن ثم يمكن القول إن مفهوم اللزوم (اللازم والملزوم) كما هو وارد عند السكاكي بصفة خاصة، والبلاغيين العرب القدماء بشكل عام، يماثل إلى حد ما تصور التداولين المناطقة لمفهوم الاقتضاء.

ومثال ذلك قوله تعالى في الآية السابقة: " فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى "، إذ يمكن تخريج الفصل على سبيل تقدير سؤال مضمرة مؤداه: ماذا قال الشيطان لآدم؟، عندها يكون الجواب: " قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى". وكذا قوله تعالى: " بل قالوا مثل ما قال الأولون قالوا أنذا متنا وكنا ترابا وعظاما أننا لمبعوثون" إذ فصل قالوا أنذا متنا عن قالوا مثل ما قال الأولون كون الشطر المفصول جوابا لسؤال محذوف تقديره: ما ذا قال الأولون؟.

2-2-5-2- الفصل بتناظر القوى الإنجازية في الأفعال الكلامية:

يذهب السكاكي إلى أن الجملتين المختلفتين في حملتهما الإنجازية خبرا وطلبا ينبغي أن تفصلا عن بعضهما لامتناع عطف الطلب على الخبر، أو العكس لأن العطف سيؤدي حتما إلى خرق مبدأ انسجام الخطاب. والمثال التالي في قوله تعالى: " وإذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا قد علم كل أناس مشربهم كلوا واشربوا من رزق الله.. " (البقرة: 60) أي وقلنا: كلوا واشربوا. وكذا قوله تعالى: " وإذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذوا ... " (البقرة: 63) ، أي وقلنا: خذوا...

الخبر: وإذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا قد علم كل أناس مشربهم في الآية الأولى، و وإذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور في الآية الثانية.

الطلب: كلوا واشربوا من رزق الله في الآية الأولى، و خذوا في الآية الثانية. ونظرا لاختلاف الفعلين الكلاميين في الحمولة الإنجازية وجب فصل الشطر الثاني عن الأول، أي عدم ذكر العاطف وجوبا حرصا على انتظام بنية الخطاب (ينظر خطابي: 1986: 126). وعندئذ تم فصل الشطر الثاني عن الأول لتناظر الحمولة الإنجازية في الأسلوبين الخبر والإنشاء من حيث يستحيل الجمع بينهما.

وأخيرا، يمكننا تسجيل خلاصة ما اهتمدنا إليه في هذه الوقفة المتميزة مع مشروع الجرجاني والسكاكي، أحدي أقطاب الفكر اللغوي العربي القديم، بوصفهما نموذجين راقيين لنظرية الخطاب والبلاغة الجديدة لا سيما في مجال تفسير شروط انتظام الخطاب. ولا جرم أن ننوه بحقيقة مؤداه أن مبحث الفصل والوصل مثلما كان عمود فقار الدرس البلاغي، عد كذلك بوصفه صلب انتظام الخطاب القرآني ومفتاح تأويل سياقات الآي القرآني.

مراجع البحث :

1. إبراهيم خليل، (2007). في اللسانيات ونحو النص. ط1. عمان/الأردن: دار المسيرة للتوزيع والنشر.
2. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور. (1968). لسان العرب. ط1. مج 11. مادة وصل. بيروت\ لبنان : دار صادر.
3. أبو يعقوب السكاكي. (2000). مفتاح العلوم. تحقيق وتقديم عبد الحميد هنداوي. ط1. بيروت\لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية.
4. أحمد المتوكل. (1986). دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي. ط1. الدار البيضاء/المغرب: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
5. الزبيدي محمد مرتضى. (2001). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق الدكتور ضاحي عبد الباقي، مراجعة الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب . ط2. ج15. الكويت: التراث العربي .
6. روبرت دوبوغران. (1998). النص الخطاب، والإجراء. ترجمة تمام حسان. ط1. القاهرة : عالم الكتب .
7. زتسيسلاف واورزنيك. (2003). مدخل إلى علم النص مشكلات بناء النص. ترجمة سعيد حسن بحيري. ط1. القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع.
8. عبد العزيز عتيق. (1985). علم المعاني. بيروت\لبنان : دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
9. عبد القاهر الجرجاني. (1981). أسرار البلاغة. شرح وتعليق محمد رشيد رضا. بيروت\لبنان: دار المعرفة .
10. عبد القاهر الجرجاني. (1987). دلالات الإعجاز. تقديم وتحقيق محمد رضوان الداية وفايز الداية. ط2. سورية: مكتبة سعد الدين.
11. محمد العمري. (1999). البلاغة العربية أصولها وامتداداتها. الدار البيضاء\المغرب: إفريقيا الشرق.
12. محمد الماكري. (1991). الشكل والخطاب مدخل لتحليل ظاهراتي. ط1. الدار البيضاء، المغرب \ بيروت: المركز الثقافي العربي.
13. محمد خطابي. (1986). لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب. الدار البيضاء المغرب \بيروت: المركز الثقافي العربي.
14. Dominique Maingueneau. (2005). Pragmatique pour le discours littéraire. Paris: Armand Colin.